مبعوث أمريكي سيزور الخرطوم للدعوة إلى استئناف الحوار

تجمع المهنيين السودانيين: العصيان المدني مستمر حتى إسقاط المجلس العسكري

أحد شوارع الخرطوم الخالية بسبب العصيان المدني

جانب من الاعتصامات في السودان

الخرطوم – «وكالات»: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية الإثنين أنّ مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا نيكول ناج، سيزور الخرطوم خلال الأيام القليلة المقبلة للدعوة إلى «استئناف» الحوار بين المجلس العسكري الحاكم وقادة الحركة الاحتجاجية الذين يطالبون الجيش بتسليم السلطة للمدنيين.

وقالت الوزارة في بيان، إنّ زيارة ناج إلى السودان تندرج في إطار جولة أفريقية تستمر من 12 ولغاية 23 يونيو الجاري، مشيرة إلى أن المبعوث الأميركي سيدعو في الخرطوم أيضا إلى «وقف الهجمات على المدنيين».

وكانت الولايات المتحدة دانت الأسبوع الماضي الهجمات على المحتجين الذين يطالبون المجلس العسكري بنقل السلطة إلى المدنيين بعد إطاحة الجيش بالرئيس عمر البشير في 11 أبريل.

ومن المقرّر أن يلتقي نيكول ناج خلال زيارته إلى السودان ممثلين عن كل من المجلس العسكري والحركة الاحتجاجية.

وأوضحت وزارة الخارجية في بيانها، أنّ جولة ناج ستتخللها محطة في أثيوبيا حيث مقرّ الاتّحاد الأفريقي، مشيرة إلى أن مساعد وزير الخارجية الأميركي سيبحث في أديس أبابا مع مسؤولي الاتّحاد الأفريقي «الجهود المبذولة لدعم حل سياسي» في السودان.

وأتى الإعلان عن زيارة المبعوث الأمريكي في اليوم الثاني من العصيان المدني الذي دعا إليه قادة الاحتجاجات في السودان والذي تميّز أيضا بانقطاع خطوط شركة الاتصالات السودانية سودانل، مزود الإنترنت الرئيسي في البلاد، مما أدى إلى «انقطاع شبه كامل» للشبكة في السودان.

واستمر انقطاع الإنترنت منذ العصر وحتى المساء حين عادت هذه الخدمة إلى طبيعتها.

وتشمل جولة الدبلوماسي الأمريكي أيضا محطة في جنوب إفريقيا حيث سيلقي في جوهانسبورغ خطابا حول السياسة الأفريقية لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

كما سيتوجه ناج إلى الموزمبيق حيث سيحضر في مابوتو القمة الأميركية–الأفريقية للأعمال.

من ناحية أخرى أكد «تجمع المهنيين السودانيين» المعارض مواصلة العصيان المدني الشامل، وذلك غداة إعلان المجلس العسكري تشكيل لجنة تحقيق في أحداث فض الاعتصام وتوصل اللجنة إلى «بيانات مبدئية في مواجهة عدد من منسوبي القوات النظامية».

وشدد التجمع، الذي يعد من أبرز القوى المعارضة بالشارع السوداني، عبر حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، على استمرار العصيان «حتى إسقاط المجلس العسكري الانقلابي وميليشياته، ونقل مقاليد الحكم لسلطة انتقالية مدنية وفق إعلان الحرية والتغيير الذي توافقت عليه جماهير شعبنا».

وبدأ في السودان أمس الأول الأحد، عصيان مدني احتجاجا على فض اعتصام المعارضة أمام القيادة العامة للجيش الأسبوع الماضي بالقوة. وتتضارب التقديرات حول حجم المشاركة فيه.

وأعلن المجلس العسكري الليلة الماضية، تشكيل لجنة تحقيق مشتركة حول فض الاعتصام، وأنها «توصلت إلى بيانات مبدئية في مواجهة عدد من منسوبي القوات النظامية، ووضعهم في التحفظ توطئة لتقديمهم للجهات العدلية بصورة عاجلة».

واعتبر تجمع المهنيين أن «ترويج المجلس العسكري لأكذوبة لجنة تحقيق في مجزرة القيادة العامة، محاولة للتملص من الجريمة، وكسب الوقت، وامتصاص غضب جماهير شعبنا».

وبحسب لجنة أطباء السودان المركزية، لقي 117 شخصا حتفهم في فض الاعتصام والاضطرابات التي أعقبته.

وتقول السلطات السودانية إنه أسفر عن سقوط 61 قتيلا.

من جهة أخرى صرح أحد قياديي قوى إعلان الحرية والتغيير المعارض في السودان، بأن المعارضة تعتزم ترشيح ثمانية أسماء لعضوية المجلس الانتقالي كما ستُرشح اقتصادياً بارزًا لرئاسة الحكومة.

ويبدو أن الخطة تقوم على اقتراح طرحه رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، خلال زيارة للخرطوم الأسبوع الماضي بغرض الوساطة، وقد تساعد على كسر جمود قائم بين المجلس العسكري والمعارضة المدنية في مسعى للاتفاق على سبيل للانتقال إلى الديمقراطية.

وخلال مهمة الوساطة اقترح رئيس وزراء إثيوبيا مجلسا انتقاليا من 15 عضوا منهم ثمانية مدنيين وسبعة من ضباط الجيش لقيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

كانت أجواء التوتر قد احتدمت في السودان منذ فضت قوات الأمن اعتصاما بوسط العاصمة قبل أسبوع في عملية قتل خلالها عشرات المحتجين. وردت المعارضة بإعلان العصيان المدني مما عرقل سير الحياة في الخرطوم.

وصرح قيادي في المعارضة بأن قوى إعلان الحرية والتغيير تعتزم ترشيح عبد الله حمدوك، الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، رئيسا للوزراء.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه في حديثه لرويترز، إنها ستعلن أيضا ترشيحها لثمانية أعضاء بالمجلس السيادي من بينهم ثلاث نساء.

ولم يذكر المصدر تفاصيل أخرى.

وكانت مصادر من المعارضة قد قالت إن مساعداً لرئيس الوزراء الإثيوبي يتنقل بين الجانبين لمحاولة الوساطة للتوصل لاتفاق بعد زيارة أبي للخرطوم والتي استغرقت يوما واحدا.

وقال أبي علي تويتر يوم الإثنين إنه تحدث إلى رئيس المجلس العسكري الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن «تقدم الوساطة».

وأعلن المجلس العسكري الانتقالي أمس الإثنين، في خطوة ربما كانت تحمل لفتة للمحتجين، عن اعتقال عدد من أفراد القوات الحكومية إلى حين اتخاذ إجراء قانوني وذلك بعد تحقيق مبدئي في عملية فض الاعتصام الأسبوع الماضي توصل لأدلة على حدوث مخالفات.

من جانب اخر أفرجت السطات السودانية اليوم الاثنين عن ثلاثة من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وطردتهم إلى جنوب السودان.

وكان كل من الأمين العام للحركة اسماعيل خميس جلاب ونائبه ياسر عرمان والمتحدث باسم الحركة مبارك اردول قد تم اعتقالهم الأربعاء الماضي عقب لقائهم مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الذي وصل إلى الخرطوم للتوسط بين أطراف النزاع في السودان، وفقا للمعارضة.

وصرح مبارك اردول لـ(إفي) من جوبا «لقد وصلنا جوبا عاصمة جنوب السودان بعد إطلاق سراحنا، وقد أرغمنا المجلس العسكري على مغادرة العاصمة السودانية الخرطوم».

وأفادت وكالة الأنباء السودانية الرسمية الاثنين أنه تم «إطلاق سراح كل من ياسر عرمان وخميس جلاب ومبارك اردول»، دون تفاصيل أكثر.

وتأتي تلك الخطوة مع تصاعد المطالب المحلية والدولية، لاسيما بطلب السفير البريطاني لدى الخرطوم، عرفان صديق، السيت، المجلس العسكري الانتقالي بالإفراج فوراً عن القادة الثلاثة.

ومنذ يونيو 2011، تخوض الحركة تمردا مسلحا في ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق).

والجمعة، دعا تجمع المهنيين، أبرز مكونات قوى التغيير، إلى عصيان مدني بدأ الأحد وقال إنه سيستمر حتى تسليم السلطة إلى حكومة مدنية.

وتولى الجيش السوداني السلطة منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في 11 أبريل الماضي.

كان «تجمع المهنيين السودانيين» الذي يقود الاحتجاجات منذ ديسمبر الماضي، دعا إلى «العصيان المدني» اعتبارا من الأحد، للضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة إلى مدنيين.

من ناحية أخرى أكد المجلس العسكري الإنتقالي في السودان أنه تم تشكيل لجنة تحقيق مشتركة، باشرت مهامها فور تكوينها.

وأوضح المجلس العسكري، في بيان، أن تكوين اللجنة جاء في إطار العهد الذي قطعه المجلس العسكري على نفسه أمام الشعب السوداني بتمليكه كافة الحقائق المتعلقة بالأحداث الأمنية التي صاحبت العملية الأمنية التي تم تنفيذها لمداهمة وكر الجريمة بما عرف بمنطقة كولمبيا و تأثيراتها على منطقة الاعتصام حول القيادة العامة،حسبما ذكرت اليوم الاثنين وكالة السودان للأنباء(سونا).

وأوضح المجلس أن اللجنة التي تم تشكيلها توصلت إلى بيانات مبدئية في مواجهة عدد من منسوبي القوات النظامية و الذين تم وضعهم في التحفظ توطئة لتقديمهم للجهات العدلية بصورة عاجلة، مؤكدا عدم توانيه في محاكمة كل من ثبتت إدانته وفقا للوائح والقوانين.

كان النائب العام السوداني قد الوليد سيد أحمد، قد أصدر في الثالث من الشهر الجاري قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث فض قوات الأمن لاعتصام المحتجين في الخرطوم أمام القيادة العامة للجيش،مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

وبحسب لجنة أطباء السودان المركزية، لقي 117 شخصا حتفهم خلال فض الاعتصام والاضطرابات التي أعقبت ذلك، فيما قالت وزارة الصحة السودانية أن عدد القتلى 61 شخصا.

وعقب فض الاعتصام، أوقفت قوى إعلان الحرية والتغيير محادثات مع المجلس العسكري، الذي يتولى إدارة البلاد عقب الإطاحة بالرئيس عمر البشير، لتسليم السلطة للمدنيين.

مصر: السجن 25 عاماً لـ22 إخوانياً

القاهرة – «وكالات»: أيدت محكمة النقض المصرية، الإثنين، أحكاما نهائية بالسجن المؤبد 25 عاما بحق 22 متهما، بينهم مفتي جماعة الإخوان عبد الرحمن البر والقيادي في الجماعة صلاح سلطان بعد إدانتهم في أحداث عنف وقعت في القاهرة عام 2013 عرفت إعلاميا باسم «أحداث مسجد الفتح».

وقال مسؤول قضائي «أيدت النقض معاقبة كل من القيادي صلاح سلطان وعبد الرحمن البر، مفتي الإخوان، و20 آخرين، بالسجن المؤبد».

وتعود القضية التي تشمل 315 متهماً إلى يومي 16 و17 أغسطس 2013 عقب فض اعتصامين في القاهرة لأنصار الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي والذي عزله الجيش في يوليو من العام نفسه.

كذلك، أوضح المسؤول أن المحكمة أيدت معاقبة 17 متهماً بالسجن 15 عاماً، و54 متهماً بالسجن 10 أعوام، و222 متهماً بالسجن خمسة أعوام.

وأضاف أن المحكمة دانت المحكوم عليهم بـ «ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع في القتل والتجمهر والبلطجة وتخريب منشآت عامة وخاصة وحيازة أسلحة نارية آلية وخرطوش وذخائر ومفرقعات».

وكانت محكمة جنايات مصرية قضت في سبتمبر 2017 بإدانة 315 من قادة وناشطي جماعة الإخوان والتي صنفتها السلطات المصرية تنظيما ارهابيا نهاية 2013.

جريح في اشتباكات بين الأمن الوقائي الفلسطيني وجيش الاحتلال في نابلس

وزيرة الصحة الفلسطينية: قتل المسعفين جريمة حرب

سيارات إسعاف حول الأمن الوقائي في نابلس بعد محاصرته من قبل قوات إسرائيلية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أصيب أحد أفراد جهاز «الأمن الوقائي» الفلسطيني برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي حاصر مقر الجهاز في مدينة نابلس، فجر أمس الثلاثاء.

وقال محافظ مدينة نابلس اللواء إبراهيم رمضان، إن قوات من جيش الاحتلال حاصرت فجرا مقر الجهاز في نابلس، وأطلقت النار على المبنى بشكل مفاجئ ومباشر ودون مبرر، ما أدى إلى إصابة شاب وتحطيم عدد من النوافذ، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية.

وأضاف أن الإصابة «طفيفة» وأن «كل ما يدعيه الاحتلال حول تعرضه لإطلاق نار في المنطقة غير صحيح»، مشيرا إلى أن «هذه ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة في تمادي جيش الاحتلال تجاه أبناء شعبنا، لكن الخطير هو استهداف المقر الفلسطيني والعسكري الفلسطيني».

من جانبها قالت وزيرة الصحة الفلسطينية د. مي الكيلة إن إطلاق الاحتلال النار على ضابط الإسعاف وإصابته بجروح بالغة في وجهه يعد جريمة حرب.

وأضافت إن تعمد إطلاق النار على المسعفين ومتطوعي الإسعاف الذي يؤدون واجبهم الإنساني، وإصرار لدى هذا الجيش على خرق كل المعاهدات الدولية والاتفاقيات التي تدعو إلى حماية المسعفين أوقات النزاعات.

وطالبت كافة المؤسسات والمنظمات الدولية الحقوقية والمجتمع الدولي بالتحرك العاجل لحماية المواطنين العُزل في كافة المدن الفلسطينية، الذين يتعرضون لمختلف أشكال القتل برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأضافت الكيلة أنه باستشهاد ضابط الإسعاف الجديلي، يرفع عدد الشهداء من المسعفين ومتطوعي الإسعاف منذ مطلع 2018، لخمسة شهداء، بينهم مسعفة، ما يدلل على تعمد الاحتلال استهداف الطواقم الطبية والمسعفين وعرقلة عملهم في تقديم الواجب الإنساني للمصابين.

من ناحية أخرى قالت صحيفة «هآرتس» العبرية أمس الثلاثاء، إن السلطة الفلسطينية في رام الله تعمل على إقامة قوة سياسية عربية يهودية لتخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، لتكون مؤثرة لاحقًا على الحياة السياسية وعلى اتخاذ القرارات في إسرائيل حتى تساعد على إنهاء الاحتلال.

ولتحقيق هذه الفكرة، قالت مصادر، إن مسؤول ملف التواصل مع المجتمع الإسرائيلي لدى منظمة التحرير الفلسطينية، محمد مدني، المقرب من الرئيس الفلسطيني، يجري اتصالات مع شخصيات يسارية إسرائيلية وأخرى عربية فاعلة على الساحة السياسية دون أن تكون من الشخصيات المؤطرة في التشكيلات السياسية الممثلة في الكنيست، لتشكيل قائمة عربية يهودية مشتركة تخوض انتخابات الكنيست الوشيكة، وفق ما نقل موقع «أي 24» الإخباري.

من جانب آخر قرر الأسرى الفلسطينيون في معتقل «عسقلان»، إضرابا مفتوحاً عن الطعام يوم الأحد المقبل، لمواجهة الإجراءات التي تفرضها إدارة المعتقل ضدهم.

وقالوا إن الانتهاكات تصاعدت منذ نهاية أبريل الماضي، بعد حملة اقتحامات، وتفتيش ليلي متكرر لقسم الأسرى الوحيد في المعتقل، وفرض غرامات، ونقل عدد من ممثلي الأسرى تعسفياً.

وأكد نادي الأسير، أن الأسير ناصر أبو حميد الذي جرى نقله إلى معتقل «نفحة» سيخوض الإضراب مع الأسرى في عسقلان.

وفي وقت سابق أعلن أسرى «عسقلان» حل التمثيل التنظيمي، والاستمرار في خطواتهم الاحتجاجية، التي بلغت ذروتها بعد نقل ممثل المعتقل الأسير ناصر أبو حميد.

يُشار إلى أن معتقل «عسقلان» يضم قسماً وحيداً للأسرى الأمنيين، وعددهم 46 أسيراً.

من ناحية أخرى قال مسؤول كبير في البطريركية الأرثوذكسية في القدس المحتلة، إنهم حصلوا في الأيام الأخيرة على أدلة جديدة على الفساد الذي رافق بيع فندق «إمبريال» وفندق «البتراء» في المدينة لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، مضيفًا أن الكنيسة تنوي التحرك لإلغاء القرار.

وكانت محكمة الاحتلال العليا رفضت، استئناف كنيسة الروم الأرثوذكس، ووافقت على بيع 3 من مبانيها في البلدة القديمة في القدس، إلى جمعية اليمين «عطيرت كوهنيم».

وينهي رفض الاستئناف خلافاً قانونياً استمر 14 عاماً على بيع المباني، وأدى إلى صراع في صفوف الكنيسة، ويمثل القرار انتصاراً كبيراً لجمعية المستوطنين، التي من المحتمل أن تعزز قبضتها في الحي المسيحي في المدينة القديمة.

شبهات فساد

وبدأت القضية في 2005، عندما نشرت صحيفة «معاريف» العبرية خبر بيع المباني الثلاثة، فندق «بترا» وفندق «إمبريال»، المطلان على ساحة بوابة يافا عند مدخل المدينة القديمة، ومنزلا في شارع المعظمية في الحي الإسلامي.

وأدى كشف البيع إلى اتخاذ إجراء استثنائي لإقالة البطريرك إيرينيوس، الذي عُقدت الصفقة في عهد ولايته، وحبس إيرينيوس، الذي رفض الإقالة، نفسه في غرفة في مبنى البطريركية، ولا يزال فيها إلى اليوم، رافضا الإقالة والتخلي عن اللقب.

وأنكر البطريرك الجديد، ثيوفيلوس الثالث، الصفقة وقال إنها تنطوي على فساد ورشاوى، وأن المصادقة عليها كانت دون إذن من مسؤولي الكنيسة.

واتهمت البطريركية المسؤول المالي فيها، المدعو باباديماس، بالحصول على أموال من «عطيرت كوهنيم» مقابل تسهيل الصفقة، وبالسرقة والفساد.

وادعت البطريركية أن السعر الذي دفعته «عطيرت كوهنيم» لقاء المباني، أقل بكثير من قيمتها المالية.

إعلان

السيد / عضو جمعية المكتبات والمعلومات الكويتية المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

تحيطكم علما بأنة قد تقرر انعقاد الجمعية العمومية العادية يوم الأربعاء 2019/6/26 في تمام الساعة السابعة مساءً بمقر الجمعية بالمدرسة القبلية ، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية .

- مناقشة التقريرين المالي والإداري للسنة المنتهية 2019/3/31

علما بأن وفقا للمادة (11) من النظام الاساسي .

- تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين الذين أمضوا في عضوية الجمعية ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية ، وبشرط ان يكون قد سددوا اشتراكاتهم المالية طبقا للنظام المعمول به في الجمعية .

علماً بأن آخر يوم لتسديد الاشتراكات يوم الثلاثاء الموافق 2019/6/25.

إذ يسعدنا حضوركم ...

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ووافر التقدير ،،،

مع تحيات مجلس الإدارة

إعلان

جمعية المياه الكويتية

يتشرف مجلس إدارة جمعية المياه الكويتية بدعوة أعضائها لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها الساعة السابعة والنصف مساء يوم الأربعاء الموافق ١٢ من شهر يونيو الجاري وذلك (بشارع السور - بناية المرزوق - الطابق الثالث - مكتب ١٨) وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة.